الأمم المتحدة S/PV.9880

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9880**

الاثنين، 17 أذار/مارس 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة لاسن	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد موسكوسكو
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2025/109)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2025/109)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أفغانستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/161، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه جميع أعضاء المجلس. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تقديم مشروع القرار، الذي أصبح الآن نصا رئاسيا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/109، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار 2777 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ المجلس بالإجماع القرار 2777 (2025) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة عام. فذلك يدل على دعم المجلس القوي للبعثة ولشعب أفغانستان.

ويسر الصين جدا أنها بادرت بعملية التشاور بشأن القرار في شباط/فبراير. وفي شهر آذار/مارس، عملنا مع الدانمرك، رئيسة المجلس، على المضي قدما بالمشاورات اللاحقة. وأخيرا، توصلنا إلى النص

المقبول لدى جميع الأعضاء. وأود أن أشكر كل عضو من أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة. وعلى وجه الخصوص، نود أن نخص بالشكر الدانمرك على تعاونها الودي.

إن القرار يجدد الالتزام الراسخ بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ويجسد القرار مواقف مجلس الأمن وتوقعاته وشواغله فيما يتعلق بالتحديات المتعددة الحالية في أفغانستان في ضوء الظروف المتغيرة. ويشير القرار إلى المشاكل التي تواجهها أفغانستان، مثل عدم كفاية التمويل الاقتصادي والإنساني وعرقلة المساعدات. ويدعو القرار إلى تقديم مزيد من المساعدة ويكرر التأكيد على ضرورة مساعدة أفغانستان في إعادة بناء نظامها المصرفي والمالي. ويجب استخدام أصول المصرف المركزي الأفغاني لصالح الشعب الأفغاني. ويشدد القرار على وجوب تمتع المرأة بحقوق متساوية في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة. ويعرب عن الأمل في تعديل الحكومة الأفغانية المؤقتة للسياسات التي تقيد حقوق المرأة. كما يدعو القرار إلى تعزيز التدابير المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واللاجئين.

إن أفغانستان تمر بمرحلة حرجة في عملية إعادة الإعمار السلمي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من الدعم على وجه الاستعجال في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية ومكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب. ويتعين أيضا زيادة التواصل مع الحكومة الأفغانية المؤقتة لتحقيق تفاعل إيجابي. ونأمل أن تتخذ الحكومة المؤقتة في أفغانستان مزيدا من الإجراءات الواضحة وأن ترد بشكل إيجابي على الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي.

ونؤيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مواصلة دورها في تيسير تضافر جهود المجتمع الدولي ومساعدة أفغانستان على الاندماج أكثر في مجتمع الأمم. والصين على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن ومتابعة تطور الحالة في أفغانستان عن كثب، والإلحاح على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وتقديم مزيد من المساعدة في حل المسائل المتعلقة بهذا الملف.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): صوت الاتحاد الروسي اليوم مؤيدا للقرار 2777 (2025)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة 12 شهرا. ونرحب بالجهود التي يبذلها زملاؤنا الصينيون والدانمركيون بهدف التوصل إلى حلول توفيقية مع إيلاء الاعتبار الواجب للواقع في الميدان. والنتيجة ثمرة جماعية تؤكد على دعم الشعب الأفغاني على إحلال السلام والازدهار في أفغانستان وإخلائها من الإرهاب والمخدرات. والنقطة الأساسية هي أن مهام البعثة لم تتغير. ونعتقد أن المعايير المحددة تتيح للبعثة تنفيذ ولايتها بالكامل في وقت حرج بالنسبة للبلد.

ونحيط علما بالجهود المتفانية التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة في أفغانستان، وعلى وجه التحديد الجهود التي تبذلها السيدة أوتونباييفا، رئيسة البعثة. فما انفكوا يؤدون مهامهم في ظل ظروف صعبة جدا وبحسن نية. وما زلنا مقتنعين بأن دعم مجلس الأمن المستمر لجهود البعثة يرسل إشارة قوية إلى الأفغان بشأن التزامنا الشامل، كمجتمع دولي، بإحلال السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما في هذا البلد الذي يعاني منذ وقت طويل.

ويظل من الضروري الحفاظ على التعاون العملي بين البعثة والسلطات الفعلية بهدف مناقشة مجموعة من المسائل، تمشيا مع ولاية البعثة. ومن هذه المسائل جهود البعثة على صعيد العمل الإنساني وقدرتها على الاضطلاع بواجباتها فيما يتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية التي تقدم إلى البلد، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء، تقديم المساعدة لأضعف الفئات – النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى مسألة الأصول المجمدة التي لم تحل بعد وكذلك الجزاءات الانفرادية غير المسبوقة.

وما زلنا مقتنعين بأن بناء سلام طويل الأمد في أفغانستان أمر مستحيل دون صياغة نهج شامل وواقعي يرمي في نهاية المطاف إلى إعادة إدماج أفغانستان على الصعيد الدولي. وأساس ذلك هو التقييم الموضوعي والمتوازن والحوار المتأني مع سلطات الأمر الواقع، بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة. ولا توجد بدائل ولن تكون هناك بدائل لذلك. ويتوقف إيجاد حل سريع للمأزق الحالي ونجاح بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ مهامها على ذلك.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت باكستان مؤيدة للقرار 2777 (2025) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة عام واحد. ولا تزال حكومة بلدي ملتزمة بالتعاون مع البعثة والممثلة الخاصة أوتونبايفا في تعزيز السلام والأمن والتنمية في أفغانستان التي تواجه تحديات متعددة تتمثل في التنمية والمخدرات والإرهاب.

وقد عممت الصين وباكستان المشروع الأولي للقرار. ونرحب بدور الدانمرك، بصفتها رئيسة المجلس لهذا الشهر، في تيسير اتخاذ القرار ونرحب باعتماده بالإجماع.

بالإضافة إلى ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية الكافية للأفغان المعوزين، أكدت باكستان باستمرار أن الإرهاب داخل أفغانستان وانطلاقا منها يأتي في مقدمة التحديات التي تواجهها في أفغانستان. فحكومة طالبان ليست فعالة في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. وتتسامح مع العديد من الجماعات الإرهابية الأخرى، وهي متواطئة في الهجمات عبر الحدود ضد باكستان التي تشنها حركة طالبان باكستان، إلى جانب جيش تحرير بلوشستان ولواء المجيد.

ففي الأسبوع الماضي، شنّ جيش تحرير بلوشستان ولواء المجيد هجوما على قطار ركاب في إقليم بلوشستان في باكستان واحتجزوا مئات الرهائن على متن القطار وقتلوا 25 شخصا بريئا. وقتلت القوات الخاصة الباكستانية 33 إرهابيا في عملية إنقاذ جريئة. وطوال فترة الهجوم، كان الإرهابيون على اتصال مباشر مع مشغليهم في أفغانستان، حيث تم التخطيط للهجوم وتوجيهه. ولدينا أيضا أدلة على أن هذا الهجوم بدأه وموله خصمنا الرئيسي باستخدام وكلائه في أفغانستان.

وقد نشر موقع "بلومبرغ" يوم أمس مقالاً بعنوان "عودة الاقتصاد الباكستاني. وكذلك الإرهاب". وهذا ليس من قبيل المصادفة. فمن الواضح أن الهجوم على القطار وغيره من الهجمات الإرهابية التي تُشَن ضد باكستان تهدف إلى زعزعة استقرار باكستان، وعلى وجه الخصوص، تعطيل تعاون باكستان مع الصين وتنفيذ الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني.

ولذلك، طالبت باكستان بشكل مشروع المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالتصدي للإرهاب داخل أفغانستان وانطلاقا منها على سبيل الأولوية. ونقدر البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في 14 آذار/مارس، والذي،

”أدان بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الشنيع والجبان على قطار جعفر إكسبرس... وأخذ الركاب كرهائن.

”وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية البغيضة ومنظميها وممولیها ورعاتها، وتقديمهم إلى العدالة.“ (SC/16019)

ودعا القرار أيضاً جميع الدول إلى التعاون بنشاط مع باكستان لتحقيق هذه الغاية.

وتعرب باكستان أيضا عن ارتياحها لأن المجلس أعرب في الفقرة السابعة من ديباجة القرار الذي اتخذه اليوم عن ”قلقه الشديد إزاء وجود جماعات إرهابية في أفغانستان“ وأعاد كذلك التأكيد على:

”المطالبة بألا يُستخدم إقليم أفغانستان لتهديد أي بلد أو مهاجمته أو للتخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها أو لإيواء إرهابيين أو تدريبهم وألا تدعم أي جماعة أفغانية أو فرد أفغاني الإرهابيين الناشطين في إقليم أي بلد“.

كما دعا القرار حركة طالبان إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب.

ويجب أيضاً على مجلس الأمن وأجهزته المعنية بمكافحة الإرهاب اتخاذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ قراراته للتصدي لتحدي الإرهاب داخل أفغانستان وانطلاقا منها، وخصوصاً إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان وتنظيم القاعدة وحركة طالبان باكستان وجيش تحرير بلوشستان ولواء المجيد. فهذه المنظمات الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في أفغانستان والمنطقة والعالم.

وستقترح باكستان بعض الخطوات الملموسة لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق أهداف مكافحة الإرهاب تلك.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وسيراليون وبلدي، الصومال، زائداً غيانا (مجموعة 3+1).

ترحب مجموعة 3+1 باتخاذ القرار 2777 (2025) بالإجماع وتثني على الميسرَين المشاركَين، الصين والدانمرك، لمشاركتهما البناءة خلال عملية التفاوض. إن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يُظهر وحدة المجلس في تعزيز الازدهار والاستقرار في أفغانستان، فضلاً عن النهوض برفاه شعبها.

ونشجع المجتمع الدولي على تحسين تنسيق واتساق الجهود المبذولة للتصدي لمختلف التحديات التي يواجهها البلد، على النحو المبين في القرار الذي اتخذناه للتو، والمتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والحوكمة؛ وحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك حظر عمل النساء والفتيات وحصولهن على التعليم؛ ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات. وبينما نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بسيادة أفغانستان

واستقلالها، نجدد دعوتنا إلى اتباع نهج شامل للجميع يرتكز على احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع الأفغان.

وتكرر مجموعة 3+1 التأكيد على دعمها الثابت للدور الحاسم للبعثة واستمرار وجودها الميداني وفعاليتها التشغيلية. ونعرب أيضاً عن بالغ تقديرنا للجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام وأفراد البعثة.

ولا تزال مجموعة 3+1 ملتزمة بالعمل عن كثب مع مجلس الأمن والشركاء الدوليين للنهوض بالسلام والأمن في أفغانستان.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي سرور جمهورية كوريا تقديمها للقرار 2777 (2025) وتصويتها مؤيدة له، جنباً إلى جنب مع زملائنا أعضاء مجلس الأمن. ونقدر الجهود التي بذلتها رئاستا مجلس الأمن لشهري شباط/فبراير وآذار/مارس – التي تولتها الصين والدنمارك – في تيسير تلك العملية.

منذ البداية، كانت جمهورية كوريا تأمل في رؤية ثلاثة عناصر رئيسية مدرجة في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هذا العام. ويشجعنا أن نراها كلها مدرجة في النص المعروض علينا.

أولا، لقد سعينا إلى الحفاظ على الولاية القوية والشاملة للبعثة.

ثانيا، دعونا إلى تحديث الديباجة لتعبر عن آراء المجلس بشأن مختلف التحديات التي تواجه أفغانستان. وهذا التحديث هو الأول من نوعه منذ عام 2022. وستوفر الرسائل التوافقية للمجلس بشأن القضايا البالغة الأهمية – مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية والإرهاب والمخدرات واللاجئين – سياقاً قيماً لعمليات البعثة من الآن فصاعداً.

وعلاوة على ذلك، نأمل أن تساعد الفقرة الجديدة المتعلقة بالكوارث الطبيعية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في معالجة الآثار الواسعة النطاق المزعزعة للاستقرار الناجمة عن التحديات المتعلقة بالمناخ والبيئة.

وأخيرا، أكدنا على أهمية استمرار يقظة المجلس بشأن الحالة في أفغانستان من خلال التقارير الفصلية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على أن تحسين أحوال الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء والفتيات والأقليات، سيظل أولوية لجمهورية كوريا طوال فترة عضويتها في مجلس الأمن.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشكر أعضاء المجلس على جهودهم الدؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء حول هذا النص الرئاسي، وهو ما يسّره رئيسا المجلس في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس.

وقد بعث المجلس اليوم برسالة دعم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويضمن اعتماد هذا النص أن تظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان شريكاً للشعب الأفغاني

والمجتمع الدولي. وندعو البعثة إلى تعزيز جهودها لتعزيز تمتع الأفغان بحقوق الإنسان، لا سيما النساء والفتيات. وندعم عمل البعثة للمساعدة في معالجة الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز السلام والاستقرار وتيسير الحوار بين جميع الجهات السياسية الأفغانية الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين في أفغانستان.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للجهود التي يبذلها موظفو البعثة في الميدان. إننا ندرك أنهم يقومون بعمل مهم في ظل ظروف صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان. وتقارير البعثة مهمة لإرشاد قرارات المجلس بشأن أفغانستان. وكما ذكر الممثل الخاص للأمين العام في تقريره الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9875)، فإن من مسؤولية طالبان إثبات استعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب واحترام الالتزامات القانونية الدولية لأفغانستان، على النحو المتوخى في التقييم المستقل للمنظمة. وفي حين أننا نقدر جهود البعثة في تنفيذ التقييم المستقل، لا يمكن للبعثة أن تكون بديلاً عن الآليات اللازمة لتحقيق أهدافها. ونكرر دعوتنا للأمين العام بتنفيذ القرار 2721 (2023).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الدانمرك.

لقد أوفى المجلس اليوم بولايته. وبصوت واحد موحد وقوي أظهرنا للشعب الأفغاني أننا لم ننساه.

وتفخر الدانمرك، بصفتها رئيسة للمجلس، بالمشاركة مع الصين في قيادة المفاوضات من أجل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة عام واحد. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة ومرونتهم طوال العملية، مما أدى إلى طرح هذا النص كنص رئاسي.

وللمرة الأولى منذ عام 2022، تم تجديد ولاية البعثة مع إدخال تحديثات مهمة تجسد آخر التطورات في الميدان. بالنسبة للدانمرك، من المهم بشكل خاص أن تكون حالة حقوق الإنسان المستمرة والمتدهورة، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، منعكسة بوضوح.

إن رسالة المجلس واضحة. فالمرأة تؤدي دورا لا غنى عنه في المجتمع الأفغاني. ويجب ضمان مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة في جميع مراحل الحياة العامة وصنع القرار. وبتمديد ولاية البعثة ستتمكن الأمم المتحدة من مواصلة عملها الهام لتحقيق هذه الغاية من أجل استعادة قدرة الأفغان على ممارسة حقوقهم الإنسانية، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأفراد المنتمين إلى الأقليات.

في ظل استمرار حركة طالبان في اضطهاد النساء والفتيات ومحوهن من المجتمع الأفغاني بشكل منهجي، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تؤكد البعثة على هذا العمل وأن تواصل معالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية الواسعة النطاق، وتعزيز السلام والاستقرار وتيسير الحوار بين جميع الجهات السياسية الأفغانية الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين؛ وأن تدعم حقوق جميع الأفغان؛ وأن تستجيب للنداءات التي لا حصر لها من أجل المساءلة، بما في ذلك النداءات الصادرة عن ممثلي المجتمع المدني من قبيل آزاده راز محمد، الأسبوع الماضي في القاعة (انظر S/PV.9875).

ونشدد على أهمية المساءلة والاحترام الكامل للقانون الدولي. إن استمرار الإفلات من العقاب هو الدافع وراء الجرائم الدولية الخطيرة الجديدة. وتثني الدانمرك على العمل الرائع الذي يقوم به موظفو البعثة

على الأرض، بما في ذلك عمل المنظمة لدعم السلام والاستقرار في أفغانستان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد تضامن الدانمرك الكامل مع الشعب الأفغاني.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فائق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن خالص امتناننا على اتخاذ القرار 2777 (2025) بالإجماع وعلى التزام المجلس الثابت بالسلام والاستقرار وحقوق الإنسان في أفغانستان. ونشكر الرئيسين الحالي والسابق للمجلس على قيادتهما في تيسير اتخاذه. ويدل القرار على تفاني المجتمع الدولي في معالجة الوضع المتردي الذي يواجهه بلدنا.

وندعم بشكل كامل الدور الحيوي الذي تقوم به في أفغانستان بعثة الأمم المتحدة. فوجودها ضروري لتعزيز السلام والاستقرار والحوكمة الشاملة للجميع، لا سيما في رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك تدهور أوضاع النساء والفتيات، والقيام بذلك بطريقة شفافة ومحايدة.

ويعترف القرار عن حق بالتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها أفغانستان: أزمة اقتصادية مدمرة، واحتياجات إنسانية متصاعدة، وانتهاكات متفشية لحقوق الإنسان وتهديد إرهابي متزايد. ويسلط التقرير الضوء على الحقيقة المفجعة المتمثلة في استمرار حرمان النساء والفتيات الأفغانيات من أبسط حقوقهن الأساسية في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

إن استمرار فشل حركة طالبان وعدم رغبتها في معالجة الحالة والمشاركة البنّاءة وإقامة نظام حكم عادل وتمثيلي وشامل للجميع قد أعاق آفاق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، مما أدى إلى عزلة بلدنا وفقره.

ونؤيد بقوة دعوة المجلس إلى الإلغاء الفوري لجميع السياسات التي تنتهك الحقوق الأساسية للنساء والفتيات. فتمكينهن ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو أيضا أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار وجود البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في أفغانستان أمر ضروري لإيصال المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وتيسير الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع. ونؤكد على أهمية أن تعمل تلك الوكالات بحيادية وشفافية لضمان وصول المساعدات الدولية إلى من هم في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء أفغانستان.

ونشكر جميع الشركاء الدوليين على دعمهم الراسخ للمرأة الأفغانية خلال الدورة الحالية للجنة وضع المرأة ونحث على استمرار وحدة الموقف في العمل القائم على المبادئ الذي يقوم به المجتمع الدولي مع أفغانستان.

ونقدر اعتراف المجلس بالحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في بلدنا. إن تعزيز النظامين المصرفي والمالي والتمكين من استخدام أصول البنك المركزي الأفغاني من خلال حكومة شرعية متقيدة تماما بالتزاماتها الدولية خطوات حاسمة نحو الانتعاش الاقتصادي. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية من أجل التخفيف من معاناة شعبنا.

ونؤكد مجدداً على ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ويجب أن يظل السلام والأمن المستدامان هدفين رئيسيين في جهود مكافحة الإرهاب. كما نقر بأهمية التصدي للتحديات التي تشكلها زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وكذلك استغلال الموارد الطبيعية.

ونعرب عن امتناننا لالتزام المنظمة الطويل الأمد بدعم الشعب الأفغاني. ونشدد على ضرورة أن تنفذ البعثة والممثل الخاص للأمين العام ولايتهما تنفيذاً كاملاً بفعالية وشفافية ونزاهة.

ويتطلب تحقيق الاستقرار في أفغانستان وإعادة إدماجها في النظام الدولي وجود نظام حكم شرعي وشامل للجميع وتمثيلي ويقوم على أساس العدالة وسيادة القانون وإرادة الشعب الأفغاني – نظام حكم يلبي احتياجات الشعب الأفغاني وكذلك المجتمع الدولي. ولذلك، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات من الجمود السياسي، نحث على أن يظل بدء وتيسير الحوار السياسي الشامل للجميع أولوية إلى جانب الجوانب الأخرى من ولاية البعثة.

ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعمها للشعب الأفغاني ومواصلة الدعوة إلى مستقبل يتمتع فيه جميع الأفغان، بغض النظر عن الجنس أو العرق، بحرياتهم المشروعة. إننا ندعو إلى استمرار وحدة الموقف واتباع نهج متماسك في تعامل المجتمع الدولي القائم على المبادئ مع أفغانستان. ونتطلع إلى استمرار المشاركة البناءة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل بناء مستقبل دائم يسوده السلام والاستقرار والازدهار لجميع الأفغان.

رفعت الجلسة الساعة 10/30.